

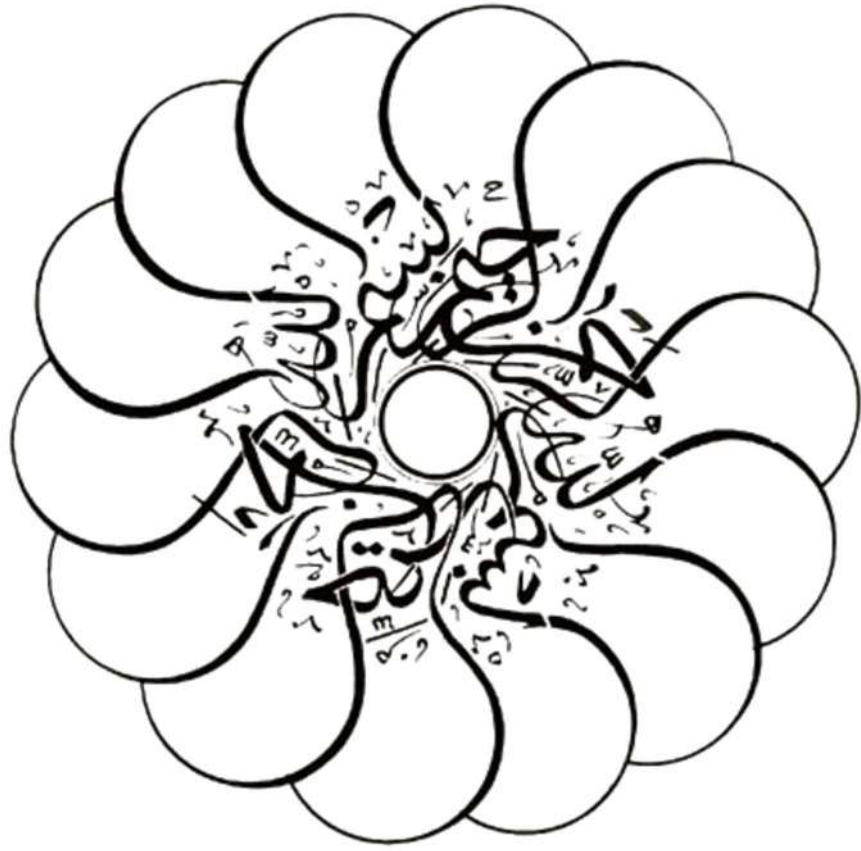


التقرير السنوي

٢٠٢٠

وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية (FIU)

www.fiu.gov.ye



وحدة جمع المعلومات المالية

FINANCIAL INFORMATION UNIT

(FIU)

المحتويات

I	كلمة رئيس الوحدة
II	المقدمة

الباب الأول : وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)	
3	• إنشاء الوحدة
4	• اختصاصات الوحدة
5	• نشاط الوحدة
6	• النشاط التدريبي للوحدة

الباب الثاني : البيانات الإحصائية	
8	• إجمالي الحالات الواردة إلى الوحدة
9	• بيان تفصيلي للحالات الواردة إلى الوحدة
16	• إحصائيات مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة 2019-2020
17	• مقارنة لعدد الإخطارات والاستعلامات الواردة إلى الوحدة بين عامي 2019م - 2020م والأسباب وراء الاتجاه التصاعدي لذلك

الباب الثالث : الرقابة الميدانية على إجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	
23	• الرقابة الميدانية على إجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب



وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Information Unit

كلمة رئيس الوحدة

يسرني أن أقدم إليكم التقرير السنوي لوحدة جمع المعلومات المالية للعام 2020م وقد مر على إنشاء الوحدة 17 عاما انتقلت فيها الوحدة الى المستويات التشغيلية العالية والتي أصبحت تنافس الوحدات المتقدمة، حيث استطاعت مساعدة جهات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في استكمال التحقيقات الجنائية والمالية في القضايا التي تنظرها، كما أصبحت رافدا هاما في الإبلاغ عن الجريمة التي مازالت في طور النمو مما ساهم في الحد من الأنشطة الإجرامية والإرهابية.

لا يخفى على الجميع أن الوحدة ساهمت بأدوار كثيرة في خدمة المجتمع من خلال رفع مستوى الإخطارات من المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهن والأعمال المحددة وتدريب كوادر جهات الرقابة والإشراف وموظفي أجهزة إنفاذ القانون بأنواعها.

إن التعاون الوثيق بين الوحدة واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والنيابة العامة كان له الأثر الكبير في الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب خصوصا في فترة انتشار كوفيد 19، سنستمر في بذل المزيد من الجهود لتطوير أعمال الوحدة وتدريب أعضائها ووضع أفضل الطرق التحليلية والتشغيلية لتحليل الإخطارات ودرء المخاطر المحتملة للجرائم المالية.

كما ونتقدم بالشكر الجزيل لقيادة البنك المركزي اليمني- صنعاء والتي أولت الوحدة الرعاية الكاملة وطورت في أنظمتها ومنهجيات العمل بها ورفدتها بالكوادر البشرية المؤهلة وزودتها بكافة الإمكانيات المالية والإدارية.

وفي الختام تتطلع الوحدة إلى مستقبل زاهر لخدمة بلادنا ورفع مستوى الأمن والأمان.

والله الموفق،،،

وديع محمد الساده

رئيس وحدة جمع المعلومات المالية

المقدمة

من المعروف أن توسع القطاع المصرفي بشكل كبير في بلادنا بجوانبه المختلفة (بنوك- صرافين- شبكات) وتفرع جوانبه وزيادة مرتاديه والعاملين فيه والمتعاملين من خلاله، يؤدي إلى الزيادة الموازية للجهود المبذولة من قبل وحدة جمع المعلومات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك في إعداد الخطط والبرامج التدريبية والعملية لاستيعاب هذا التوسع والعمل على تطويره.

وقد عكست وحدة جمع المعلومات المالية تلك الجهود الحثيثة والخطط إلى الواقع العملي من خلال مشاركتها على مدار العام 2020م في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات المحلية المرتبطة بأعمالها ومهامها، كما قدمت الوحدة العديد من البرامج التدريبية والعروض التقديمية التي عكست قدرات أعضائها وخبراتهم المتراكمة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك انطلاقاً من رؤية الوحدة بتعزيز الجوانب التدريبية لدى موظفيها ورفدهم بكل جديد يرتبط بأعمالهم وعكس هذا الجانب المعرفي إلى الجانب العملي لدى الجهات المرتبطة بالوحدة سواء كانت من الجهات الحكومية أو من المؤسسات المالية وغير المالية.

يبين هذا التقرير تلك الجهود والأعمال والمهام في أربعة أبواب موزعة كالتالي:

- الباب الأول: جهود الجمهورية اليمنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الباب الثاني: نبذة موسعة عن وحدة جمع المعلومات المالية.
- الباب الثالث: البيانات الإحصائية للحالات الواردة للوحدة خلال العام 2020م.
- الباب الرابع: الضوابط الخاصة بالإخطارات.

أعضاء وحدة جمع المعلومات المالية



الباب الأول

وحدة جمع المعلومات المالية FIU

- إنشاء الوحدة
- اختصاصات الوحدة
- نشاط الوحدة
- النشاط التدريبي للوحدة



انشاء الوحدة

أنشأت وحدة جمع المعلومات المالية FIU بموجب أحكام المادة (11) من القانون رقم (35) لسنة 2003م ضمن هيكل البنك المركزي اليمني، وتم إعادة تشكيلها في بداية العام 2010م، بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي أعطى الوحدة الاستقلالية الكاملة حيث نص على أن " تنشأ في البنك المركزي بموجب أحكام هذا القانون وحدة تتمتع بالاستقلالية تسمى وحدة جمع المعلومات المالية وتشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض محافظ البنك المركزي وتتكون من رئيس وأعضاء ذوي تخصص وخبرة وعلى النحو التالي:

- خبراء ماليين.
- خبراء إنفاذ قانون.
- خبير نظم معلومات.
- خبير قانوني.

وتزود الوحدة بما يلزمها من العاملين المؤهلين علمياً وفنياً لإنجاز عملها، كما يشترط تفرغ كل الأعضاء والعاملين فيها، ويعتبر مسؤولي الامتثال وتقييم الالتزام في جهات الرقابة والإشراف ضباط ارتباط مع الوحدة."

وقد عالج هذا القانون أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المتبادل الذي خضعت له بلادنا في العام 2008م من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المينافاتف وبما يلبي كافة المتطلبات والالتزامات وفقاً للتوصيات والمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك توصيات فريق التقييم المتبادل وخطة تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المقررة من مجلس الوزراء والتي تضمنت التأكيد على استقلالية الوحدة.

وجاءت التعديلات القانونية مؤخراً لتعزز من مكانة الوحدة حيث صدر القانون رقم (17) لسنة 2013م بتعديل القانون رقم (1) لسنة 2010م المعدل ويشمل التعديل بعض الأحكام الخاصة بالوحدة.

وتعزيزاً لذلك فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (350) لسنة 2010م بتشكيل وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2010م المعدل وتسمية أعضائها لتصبح مكونه من سبعة أعضاء وعدد من العاملين المؤهلين علمياً.

الانه والى الان لم يصدر قرار مجلس الوزراء باللائحة الداخلية للوحدة والتي تنظم الهيكل التنظيمي والتشغيلي للوحدة.



اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية (FIU):

حدد القانون رقم (1) لسنة 2010م المعدل بالقانون رقم (17) لسنة 2013م ولائحة التنفيذية اختصاصات وحدة جمع المعلومات المالية على النحو الآتي:

- تلقي وتحليل الإخطارات الواردة من المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهنة المعنية والجهات الرقابية والإشرافية عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أي من الجرائم الأصلية المرتبطة بها، وإحالة نتيجة تحليل الإخطارات للجهات المعنية للتصرف فيها عند الاقتضاء.
- إبلاغ النيابة العامة بنتائج تحليل الإخطارات عندما تتوفر لديها مؤشرات جدية عن وجود شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب أو أي من الجرائم الأصلية المرتبطة بها، مشفوعة بالاستدلالات اللازمة بشأنها.
- إخطار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهات الرقابة والإشراف المعنية بأي إخلال بأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يقع من المؤسسات المالية وغير المالية والمهنة المعنية.
- نشر تقارير دورية عن أنشطتها تتضمن على الأخص بيانات إحصائية ودراسات تحليلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- النزول الميداني للجهات والمؤسسات المشمولة في القانون للتحقق من مدى التزامها بأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
- الطلب من النيابة العامة القيام بالحجز والتجميد للأموال والممتلكات المتحصلة عن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إبرام مذكرات تفاهم مع وحدات أجنبية نظيرة تؤدي وظائف مماثلة وتخضع للالتزامات مماثلة بشأن السرية.
- طلب أي معلومات إضافية تعتبرها الوحدة مفيدة للقيام بوظيفتها متى كانت مرتبطة بأي معلومات سبق أن تلقتها أثناء مباشرة اختصاصاتها أو بناء على طلب تتلقاه من الوحدات النظيرة في الدول الأخرى.
- إعداد نماذج إرشادات للإخطارات للمؤسسات المالية وغير المالية والمهنة المعنية والتي تستخدم لإبلاغ الوحدة عن العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل الأموال أو تمويل إرهاب وتحديثها عند الحاجة.
- المشاركة في إعداد برامج التوعية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المشاركة في الندوات وورش العمل والمؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية ذات العلاقة باختصاصات الوحدة.



نشاط وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

قامت وحدة جمع المعلومات المالية (FIU) خلال العام 2020م بالعديد من الأنشطة وفقا للقوانين والأنظمة النافذة، ومن أهم هذه الأنشطة:

- استقبال الإخطارات والاستعلامات وتحليلها ونشرها وفقا للقانون.
- النزول الميداني للمؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة وجهات الرقابة والإشراف وفقا لخطة الوحدة للعام 2020م.
- المشاركة في النورات التدريبية وورش العمل المحلية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إعداد وإصدار التقرير السنوي للعام 2019م والذي تضمن جميع الأنشطة التي قامت بها الوحدة خلال العام 2018م، والإحصائيات الخاصة بأعمال الوحدة وجهود الجمهورية اليمنية في هذا المجال.
- المشاركة في اجتماعات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- توعية المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهن المعينة وجهات الرقابة والإشراف بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحديث موقع الوحدة على شبكة الانترنت ليصبح أكثر تفاعلا وديناميكية.
- تحويل جميع نقاط التواصل مع البنوك وشركات الصرافة بما في ذلك إرسال البلاغات والاستعلامات عبر شبكة آلية مؤمنة.
- استكمال تحديث بيانات مسؤولي الامتثال في البنوك وشركات الصرافة.



وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

النشاط التدريبي لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

عدد المشاركين من الوحدة	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد	اسم الدورة
4	2020/6/16	معهد الدراسات المصرفية	المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال
1	2020/3/8	معهد الدراسات المصرفية	عمليات القاعة المصرفية
4	2020/3/1	معهد الدراسات المصرفية	ادله الاثبات في الرقابة المالية
1	2020/11/15	معهد الدراسات المصرفية	تدريب مدربين
2	2020/3/1	معهد الدراسات المصرفية	التأهيل لشهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال
3	2019/10/12	معهد الدراسات المصرفية	تطبيقات الحوكمة في البنوك
4	2019/10/29	معهد الدراسات المصرفية	شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب



وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Information Unit



الباب الثاني

البيانات الإحصائية

- إجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في 2020 م
- بيان تفصيلي للحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في 2020 م
- إحصائيات مقارنة لتقارير المعاملات المشبوهة (STR) للفترة 2019-2020.
- مقارنة لعدد الإخطارات والاستعلامات الواردة إلى الوحدة للاعوام 2018م - 2020م والأسباب وراء الاتجاه التصاعدي لذلك



البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

اجمالي الحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في العام 2020م

وفقاً للنوع (إخطار – استعلام – تجميد/حجز – رفع تجميد/حجز – تعميم)		
النوع	عدد الحالات الواردة	النسبة من المجموع
إخطار	855	55%
استعلام	631	41%
تجميد/حجز	37	2.4%
رفع تجميد/حجز	18	1.2%
تعميم	13	0.4%
الإجمالي	1554	100%

وفقاً لمصدر الحالات الواردة (محلية – خارجية)		
المصدر	عدد الحالات الواردة	النسبة من المجموع
محلية	1554	100%
خارجية	0	0%
الإجمالي	1554	100%



البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

بيان تفصيلي للحالات الواردة لوحدة جمع المعلومات المالية (FIU) في 2020 م

وفقا للجهة المبلغة						
عدد الحالات الواردة						
%	حجز وتجميد	%	استعلام	%	اخطار	
% 0	0	% 0	0	%39	331	البنوك
% 0	0	% 0	0	%60	514	شركات الصرافة
% 0	0	% 0	0	% 0	0	الجمارك
% 0	0	% 0.4	5	% 0	0	جهات حكومية
% 86	32	%7	43	% 0	0	سلطات قضائية
% 14	5	% 91	573	%0.001	0	جهات إنفاذ قانون
% 0	0	% 0	0	% 0	0	وحدات نظيره
% 0	0	% 0	0	% 0	0	جهات خارجية
% 0	0	% 0	0	% 0	0	مؤسسات غير مالية
% 0	0	% 0	0	% 0	0	مهن معينة
% 0	0	% 1.6	10	% 0.001	7	جهات الرقابة والإشراف
% 0	0	% 0	0	% 0	0	الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي
% 0	0	% 0.001	5	%0.003	3	أخرى
% 100	37	% 100	631	% 100	855	الإجمالي
1523						



البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

وفقا لطبيعة الجرم						طبيعة الجرم
عدد الحالات الواردة						
%	حجز وتجميد	%	استعلام	%	اخطار	
% 0	0	% 0	0	% 4	34	غسل أموال
% 0	0	% 0	0	% 0	0	تمويل إرهاب
% 0	0	% 0	0	% 0.6	5	إرهاب
% 0	0	% 0.6	4	% 0.5	54	فساد
% 0	0	% 0	0	% 0	0	نقل أموال عبر الحدود
% 0	0	% 0.002	1	% 0	0	تهرب ضريبي
% 22	8	% 0.10	6	% 5.7	49	نصب واحتيال
% 0	0	% 0	0	% 0.002	2	تزييف
% 0	0	% 0	0	% 0.8	7	تزوير
% 0	0	% 0	0	% 0	0	قوائم مجلس الأمن
% 0	0	% 0	0	% 0	0	مخدرات
% 0	0	% 0.06	40	% 0.001	1	تهريب اموال
% 0	0	% 0	0	% 0	0	اتجار بالبشر
% 78	29	% 92	580	% 88	751	أخرى*
% 100	37	% 100	631	% 100	855	الاجمالي
1523						

*أخرى: تضم الحوالات المشبوهة, الأشخاص المعرضين سياسيا والجرائم غير المصنفة



البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

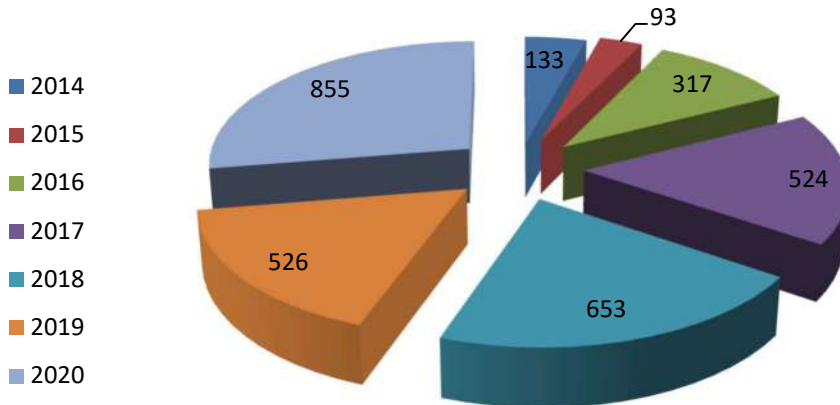
Financial Information Unit

وفقاً لأخر إجراء						آخر إجراء
عدد الحالات الواردة						
%	حجز وتجميد	%	استعلام	%	اخطار	
% 0	1	% 0	0	% 6	85	حفظ
% 0	0	% 0	0	% 0	2	حفظ مؤقت
% 0	0	% 0	0	% 75	578	قيد التحليل
% 86	31	% 7	44	% 0	0	سلطات قضائية
% 0	0	% 2	11	% 0	0	جهات حكومية
% 14	5	% 91	573	% 19	190	جهات إنفاذ قانون
% 0	0	% 0	0	% 0	0	وحدات نظيره خارجية
% 0	0	% 0	0	% 0	0	جهات خارجية
% 0	0	% 0	3	% 0	0	جهات الرقابة والاشراف
% 100	37	% 100	631	% 100	855	الاجمالي
1523						



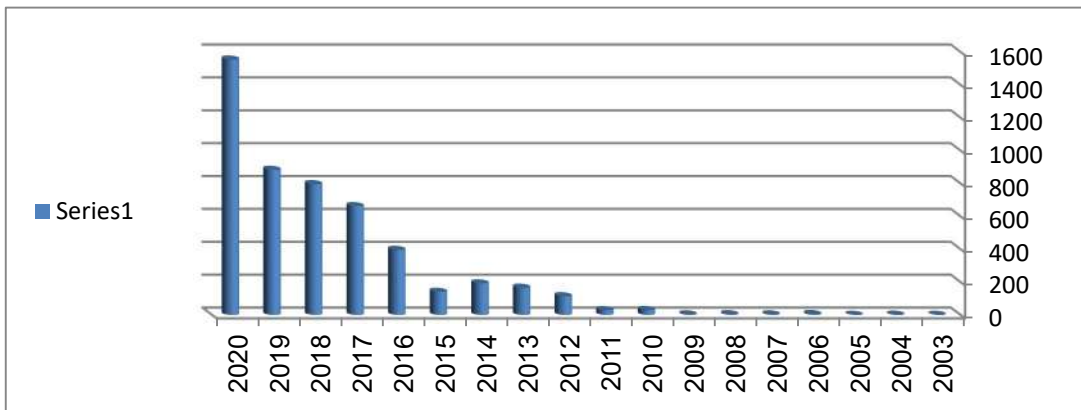
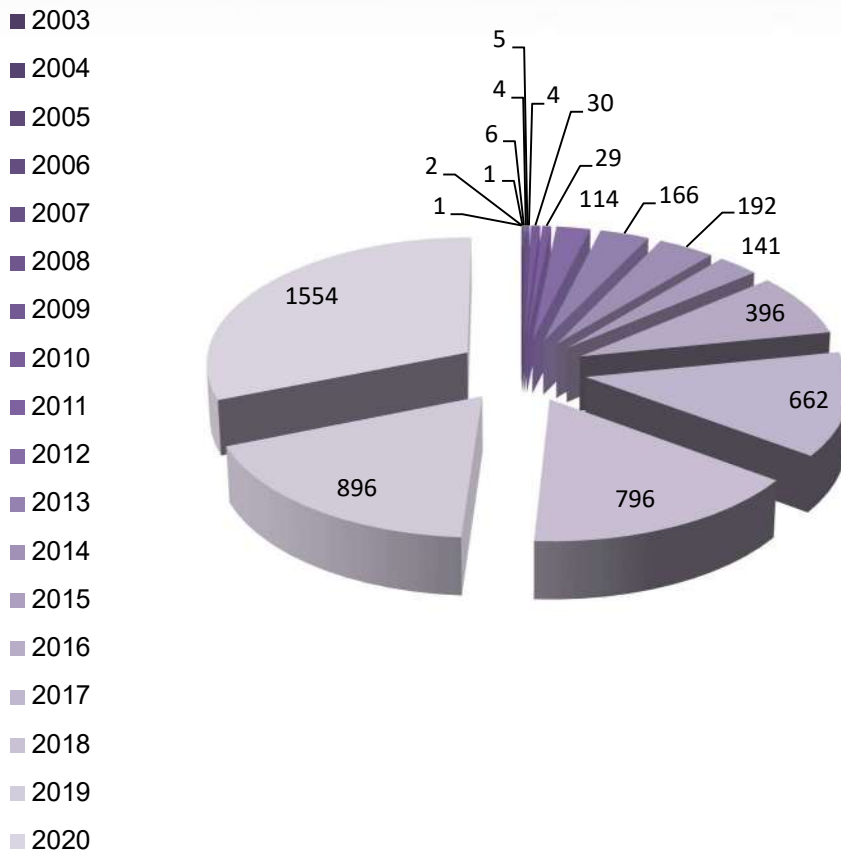
اجمالي لجميع السنوات - اخطارات فقط

السنة	عدد الحالات الواردة
2014	133
2015	93
2016	317
2017	524
2018	653
2019	526
2020	855
الإجمالي	3101





اجمالي لجميع السنوات اخطارات + استعلامات + تجميد/حجز + رفع تجميد/حجز + تعميم	
عدد الحالات الواردة	السنة
1	2003
2	2004
1	2005
6	2006
4	2007
5	2008
4	2009
30	2010
29	2011
114	2012
166	2013
219	2014
141	2015
396	2016
662	2017
796	2018
986	2019
1554	2020
5026	الإجمالي





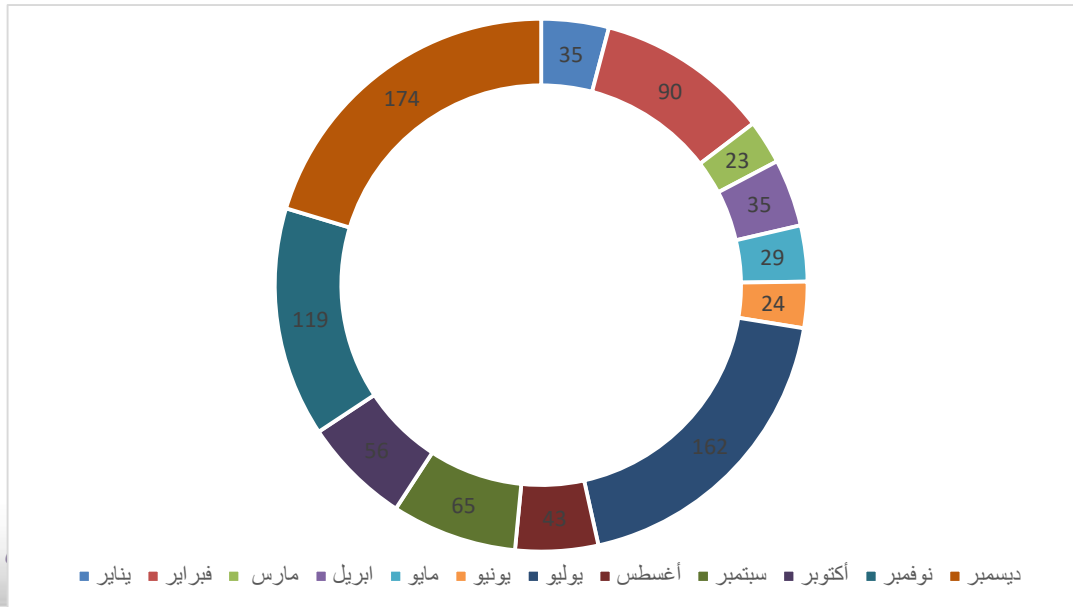
البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

وفقا لعدد تقارير المعاملات المشبوهة (STR) الشهرية في سنة 2020م

النسبة %	العدد	الشهر
5 %	35	يناير
18 %	90	فبراير
5 %	23	مارس
7 %	35	أبريل
10 %	29	مايو
3 %	24	يونيو
8 %	162	يوليو
8 %	43	أغسطس
6 %	65	سبتمبر
9 %	56	أكتوبر
10 %	119	نوفمبر
11 %	174	ديسمبر
100 %	855	المجموع





البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

احصائيات مقارنة لشقاربر المعاملات المشبوهة (STR) للفترة 2019-2020

مقارنة لعدء الاخطارات

السنة	عدء الحالات الواردة
2018	653
2019	526
2020	855

مقارنة لعدء الاستعلامات

السنة	عدء الحالات الواردة
2018	128
2019	307
2020	631

مقارنة لعدء اوامر الحجز والتجميد

السنة	عدء الحالات الواردة
2018	15
2019	50
2020	37

مقارنة لعدء اوامر رفع الحجز والتجميد

السنة	عدء الحالات الواردة
2018	22
2019	13
2020	18



مقارنة بالنسب لعدد الإخطارات والاستعلامات الواردة إلى وحدة جمع المعلومات المالية بين عامي 2019م - 2020م والأسباب وراء الاتجاه التصاعدي لذلك

أولاً: التحليل وفقاً لنوع الإخطار.

بلغت الإخطارات التي تلقتها وحده جمع المعلومات المالية لعام 2020م عدد 855 إخطار مقارنة بعدد 526 إخطار لعام 2019م.

أما بالنسبة لعدد الاستعلامات لعام 2020م فقد بلغت 631 استعلام مقارنة بعدد 307 استعلام لعام 2019م.

ويعود السبب وراء التزايد الملحوظ في عدد البلاغات منذ عام 2010م وأيضاً الاستعلام الواردة إلى وحده جمع المعلومات المالية إلى أسباب عدة أهمها قيام الوحدة بدورها بفاعليه في نشر الوعي والتثقيف وأيضاً التدريب للجهات الملزمة بالإخطار خصوصاً المؤسسات المالية بالإضافة إلى قيام الوحدة بالنزول الميداني للمؤسسات المالية للتأكد من التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأمر الذي انعكس على الزيادة في عدد الإخطارات، برغم من انخفاض عدد الإخطارات في بعض السنوات عن السنوات التي قبلها إلا أن الإخطارات والاستعلامات بشكل عام في اتجاه تصاعدي.

ثانياً: التحليل وفقاً للجهة المبلغة.

احتلت شركات الصرافة المرتبة الأولى من حيث عدد الإخطارات التي تلقتها الوحدة حيث بلغ عدد الإخطارات الواردة إلى الوحدة من شركات الصرافة لعام 2020م عدد 514 إخطار ما نسبته 60% من إجمالي الإخطارات مقارنة بعدد 220 إخطار لعام 2019م بنسبه 42% من إجمالي الإخطارات. وهذا يعني زيادة في عدد الإخطارات الواردة من شركات الصرافة لعام 2020م بنسبة تزيد عن 18% مقارنة بعام 2019م.



البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

كما احتلت البنوك المرتبة الثانية بعد شركات الصرافة في عدد الإخطارات الواردة إلى الوحدة حيث بلغت الإخطارات الواردة من البنوك لعام 2020م عدد 331 إخطار من إجمالي الإخطارات أي ما نسبته 39% من إجمالي الإخطارات للعام نفسه، مقارنة بعام 2019م فقد بلغت عدد الإخطارات الواردة من البنوك عدد 305 إخطار ما نسبته 58% من إجمالي الإخطارات أيضا.

وإذا ما بحثنا عن الأسباب الرئيسية لزيادة الإخطارات الواردة من شركات الصرافة لعام 2020م مقارنة بعام 2019م والتي تفوق الإخطارات الواردة من البنوك وبعكس كل السنوات السابقة يعود للأسباب التالية:

- التدريب والتأهيل التي قامت بها وحدة جمع المعلومات المالية خلال الفترة الماضية.
- الزيادة الكبيرة في عدد شركات الصرافة المرخصة من قبل البنك المركزي خلال عامي 2019م - 2020م.
- هروب الأموال من البنوك نحو شركات الصرافة الأمر الذي يعني زيادة قطاع شركات الصرافة وزيادة العملاء الذين يتعاملون مع شركات الصرافة.

ثالثا: التحليل وفقا لطبيعة الجرم.

بلغ عدد الإخطارات لعام 2020م والمصنفة على انها جرائم أخرى عدد 751 إخطار ما نسبته 88% من إجمالي الإخطارات، وإذا ما تم مقارنتها بعام 2019م نجد انها بلغت عدد 243 إخطار أي بما نسبته 46% من إجمالي الإخطارات، وبلغ عدد الإخطارات المصنفة على انها جرائم نصب واحتيال لعام 2020م عدد 44 إخطار أي ما نسبته 6% من إجمالي الإخطارات، أما بالنسبة لعام 2019م فقد بلغ عدد الإخطارات المصنفة على أنها نصب واحتيال عدد 70 إخطار بما نسبته 13% من إجمالي الإخطارات الواردة، أما الجرائم المصنفة على انها غسل أموال فقد بلغ عدد الإخطارات الواردة لهذه الجريمة عدد 34 إخطار لعام 2020م أي ما نسبته 4% من إجمالي الإخطارات، أما بالنسبة لعام 2019م فقد بلغ عدد الإخطارات المصنفة على انها جرائم غسل أموال بلغ عددها 145 إخطار



البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

بما نسبته 27% أما الجرائم الناتجة عن فساد فقد بلغ عدد الإخطارات الواردة لعام 2020م بلغ 5 إخطارات أي بنسبة أقل من 1% من إجمالي الإخطارات مقارنة بعام 2019م حيث بلغ إجمالي الإخطارات المصنفة على أنها فساد عدد 35 إخطار أي ما نسبته 6% من إجمالي الإخطارات الواردة إلى وحدة جمع المعلومات المالية، وتوزعت بقية النسب على بقية الجرائم. والتي تم تصنيفها على أنها تمويل إرهاب عدد 5 إخطارات أي بنسبة أقل من 1% من إجمالي الإخطارات لعام 2020م مقارنة بعدد 23 إخطار لعام 2019م بنسبته 4% من إجمالي الإخطارات.

وتوزعت بقية النسب بأقل من 1% أيضا على بعض الجرائم الأخرى.

رابعاً: التحليل وفقاً لمصدر الحالات الواردة للوحدة.

بلغت عدد الإخطارات المحلية الواردة إلى وحدة جمع المعلومات المالية لعام 2020م عدد 855 إخطار ما نسبته 100% من إجمالي الإخطارات الواردة. أما بالنسبة للإخطارات الواردة من وحدات نظيره وجهات خارجية لعام 2020م فلا يوجد أي إخطارات من وحدات نظيره.

أما بالنسبة لعام 2019م فقد بلغ عدد الإخطارات المحلية الواردة إلى وحدة جمع المعلومات المالية عدد 526 إخطار بنسبة 100% من إجمالي الإخطارات الواردة. ولا يوجد أي استعلام من جهات خارجية للعام نفسه.

خامساً: التحليل وفقاً لآخر إجراء..

قامت الوحدة بإجراء التحليل لعدد 204 إخطار من أصل 855 إخطار لعام 2020م أي تم تحليل ما نسبته 23% من إجمالي الإخطارات حيث توزعت تلك النسبة التي تم تحليلها كما يلي:

- تم إحالة 190 إخطار إلى جهات أنفاذ القانون أي ما نسبته 22% من إجمالي الإخطارات التي تم تحليلها عام 2020م.



البيانات الإحصائية

وحدة جمع المعلومات المالية

Financial Information Unit

- تم حفظ 85 إخطار في قاعدة بيانات الوحدة من إجمالي الإخطارات التي تم تحليلها لعام 2020م أي ما نسبته 10%.
- عدد إخطارين تم إحالتهم إلى حفظ مؤقت لعام 2020م.

وما نسبته 67% من الإخطارات ما زالت قيد التحليل بعدد 578 إخطار.

وإذا ما تم مقارنة ذلك بعام 2019م نلاحظ ان الوحدة قامت بإجراء التحليل لعدد 180 إخطار من أصل 526 إخطار لعام 2019م أي تم تحليل ما نسبته 34% من إجمالي الإخطارات حيث توزعت تلك النسبة التي تم تحليلها كما يلي:

- تم إحالة 101 إخطار إلى جهات أنفاذ القانون أي ما نسبته 19% من إجمالي الإخطارات التي تم تحليلها عام 2019م.
- تم حفظ 74 إخطار في قاعدة بيانات الوحدة من إجمالي الإخطارات التي تم تحليلها لعام 2019م.
- عدد 4 إخطارات تم إحالتها إلى جهات حكومية منها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أي ما نسبته اقل من 1% من إجمالي الإخطارات التي تم تحليلها عام 2019م.

وما نسبته 66% من الإخطارات قيد التحليل بعدد 346 إخطار لعام 2019م.



وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Information Unit



الباب الثالث

الرقابة الميدانية على اجراءات مكافحة
غسل الاموال وتمويل الارهاب



الرقابة الميدانية على إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تحتل الرقابة الفعالة مركزاً محورياً لنجاح أي نظام ونجاح تأثيره، كما يعتبر التفتيش الميداني حجر الزاوية في تقييم الامتثال بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد أكدت المعايير الدولية والقوانين المحلية على أهميته، بل وألزمت المعايير الدولية الدول بتبني الرقابة الميدانية على المؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعينة وفقاً للمخاطر من قبل جهات الرقابة والإشراف للتأكد من مدى التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يعتبر أحد ركائز تقييم الدول بشأن التزامها من عدمه بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد بدأت وحدة جمع المعلومات المالية بتفعيل الرقابة الميدانية استناداً إلى المادة (31) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بالنزول الميداني إلى البنوك وشركات الصرافة وتحويل الأموال العاملة في اليمن كخطوة أولى بهدف رفع مستوى الامتثال للقانون ولائحته التنفيذية والتعليمات الرقابية والتوصيات والمعايير الدولية بالإضافة إلى إرشادات وحدة جمع المعلومات المالية الخاصة بالإخطارات ونماذج الاشتباه والتعرف على نقاط الضعف التي تشوب أنظمة وبرامج الامتثال كما هدفت الرقابة الميدانية إلى تقييم السياسات والإجراءات والبرامج التي يتبعها البنك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد ما إذا كانت تنفذ حسب الغاية المصممة من أجلها وتحقق الأهداف المنشودة منها على نحو فعال.

وتعتمد الوحدة في عملية التفتيش الميداني منهاجاً قائماً على المخاطر من أجل تعظيم الاستفادة من الوقت والموارد المحدودة والتركيز على المجالات عالية المخاطر كما تعمل وفق إجراءات محددة تستند لأفضل الممارسات والمعايير الدولية للتقييم.

وتمر عملية التفتيش الميداني على البنوك وفقاً لدليل الإجراءات المعتمد في الوحدة بالمراحل التالية:

1. التخطيط للتفتيش الميداني.
2. إجراء عمليات التفتيش والاختبار.
3. كتابة مسودة التقرير.
4. مناقشة مسودة التقرير واستلام الردود.
5. تسليم التقرير بشكل نهائي.
6. المتابعة المكتتبية والميدانية.

التالي بعض الإنجازات التي حققتها الوحدة في جانب التفتيش الميداني:



أولاً: منهجية التفتيش الميداني القائمة على المخاطر

1. تم إعداد دليل إجراءات التفتيش الميداني على البنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية وبالاسترشاد بالدليل العلمي الصادر من البنك الدولي ويحتوي دليل التفتيش على مجموعة متنوعة من الخطوات المطلوب اتخاذها بما يضمن تنفيذ عملية تفتيش مصرفي شاملة بدءاً بالإعداد والتخطيط للتفتيش وانتهاء بتسليم التقرير النهائي كما يحتوي على معلومات أساسية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليكون بمثابة مرجع عملي يلمهم المفتشين للقيام بأعمالهم بمهنية.
2. تم إعداد تقرير نموذجي بشأن إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للمعايير الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية ومنشورات وتعليمات البنك المركزي وإرشادات وحدة جمع المعلومات المالية
3. تم إعداد خطة سنوية للتفتيش على البنوك وفقاً للمنهجية المستندة على المخاطر بحيث تتضمن (عدد البنوك بالاسم، ترتيب البنوك بحسب المخاطر، تاريخ بداية وانتهاء عملية التفتيش لكل بنك)
4. إعداد نموذج خطة تفتيش ميداني على مستوى كل بنك تتضمن توزيعاً للمهام بين أعضاء الفريق والفترة الزمنية التي سيغطيها التفتيش.

ثانياً: نشر الوعي والتدريب والتثقيف والدعم المعنوي

لا تقتصر عملية النزول الميداني على عملية التقييم والتأكد من التزام المؤسسات المالية بتطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكتابة التقرير فحسب بل يتعدى ذلك قيام فريق التفتيش بنشر الوعي بمخاطر عدم الالتزام أثناء فترة الزيارة وتصحيح كثير من المفاهيم لدى مسؤولي الامتثال ومناقشة وتصويب ومعالجة الملاحظات والاختلالات والقصور وابداء النصح والمشورة قبل كتابة التقرير النهائي مما يساعد على تحسين جودة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك وتفعيل دور ادارات المخاطر والمراجعة الداخلية.

ثالثاً: منهجية تقييم الالتزام والمخاطر

تسعى وحدة جمع المعلومات المالية من أجل التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وادارتها بشكل كفؤ إلى إجراء تقييم سنوي للبنوك لتقييم مدى التزامها بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن أجل ذلك فقد قامت الوحدة بما يلي:



Financial Information Unit

- اعداد مصفوفة تقييم الالتزام والمخاطر وفقا للمعايير الدولية وبما يتفق مع المتطلبات المحلية لتقييم مدى التزام البنوك بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
- تعتمد المصفوفة على التقييم الكمي والنوعي وبدرجات محددة ومرجحة بأوزان المخاطر
- تعتمد المصفوفة أيضا على الجمع بين التقييم الفني وتقييم الفعالية

تتم عملية التقييم وفقا لما يلي:

- تقييم الالتزام وتقييم المخاطر على مستوى كل بنك وبدرجات محددة مرجحة بأوزان المخاطر
 - تقييم الالتزام والمخاطر للقطاع المصرفي بشكل عام وتحديد درجة الالتزام والمخاطر بعد الترجيح بأوزان المخاطر
 - ترتيب البنوك وفقا للالتزام والمخاطر بهدف الاستفادة من الموارد والميزانيات المحدودة والتركيز على المجالات عالية المخاطر. وفقا للمنهجية المستندة إلى المخاطر
- يتم عمل تقييم امثال ومخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب بشكل مجمع لكافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية في القريب العاجل

رابعاً: شمولية التقييم للجهة المسندة:

عملية التقييم تشمل جهات داخلية مثل مجلس الادارة ولجنة المراجعة والادارة العليا ووحدة الامتثال وادارات المخاطر والمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية وخدمة العملاء والادارات الدولية والحوكمة المؤسسية للإجراءات والفروع وضباط الارتباط كما تشمل جهات خارجية مثل المراجع الخارجي ورقابة البنك المركزي وعلاقة البنك بالبنوك المراسلة وشركات تحويل الاموال وغيرها من المؤسسات الخارجية التي تزاول اعمال الرقابة على البنك وهذا ما يميز رقابة وحدة جمع المعلومات المالية عن الجهات الرقابية الاخرى.



وحدة جمع المعلومات المالية
Financial Information Unit



وحدة جمع المعلومات المالية (FIU)

ص.ب: 393

شارع علي عبدالمعني

امانة العاصمة – صنعاء

هاتف: +967 - 1 - 274093

فاكس: +967 - 1 - 274113

الموقع الرسمي للوحدة

www.fiu.gov.ye

البريد الالكتروني:

str@fiu.gov.ye

inquiry@fiu.gov.ye

fiu@centralbank.gov.ye